

الا ان يكون ابوه من قوم ابيها **قال** رحمه الله وان اوصى بقرابه
اولدوي قرابته اولاد حاميته او لسانه نبي الاقرب فالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان والولد والوارث
ويكون للامتن بصاعد اهدا عند ان حبيفة رحمه الله وقال الوصية
تلك من ميثاب النبي اب لبيبة الاسلام وان لم يسلم بعد ان ادرك
الاسلام او اسلم على ما اختلف فيه المساجخ وقايدة الاختلاف تظهر
في مثل ان طالبه وعلى رضي رضي لاسمعه اذا وقعت الوصية لافرسا
احد من اولاد علي فمن اتقى باذراك الاسلام صرفه الى اولاد ابي
طالب ومن شرط اسلامه صرفه الى اولاد علي باغير ولا يدخل اولاد
عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام فاما ان الاسم يتنازل
الكلم لان لفظه القراب حقيقة الكل اذ في شعبة من القرابة يكون
اسم الكل من قام به فيكناول مواضع الخلاف صوره ولا حبيفة
رحمة الله ان الوصية اخت الميراث وفي الميراث يعتبر الاقرب
فالاقرب فكذا في ابيه لان الاحب لا يخالف الا تحت في الاحكام
ولان المقصود من هذه الوصية للتالي ما عوط في اقامة الواجب
وهو صلة الرحم والوجوب يختص بدمي الرحم المحرم ولا يدخل بظاهر
اللفظ بعد انعقاد الاجماع على تركه فان كلامهما فيه بما ذكره
والنا في رحمه الله قده بالاب والابن ولا يدخل فيه قرابه الولاد
عند نالهم لاسمون افر باعادة ومن سما والده فربما كان منه عفوفا
اذ القراب في عرف اهل اللغة من يقرب الي غيره بواسطه غيره وتقت
الوالد والولد بنفس لا بغيره ولهذا عطف القراب على الوالدين في
قوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين والعطف للمعاصرة ولو كانا
منهم لما عطفوا عليهما ويدخل فيه اجد والجده وولدي الولد في ظاهر
الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف عفا الله عنه انه لا يدخل
وقيل ما ذكره من انه يصر الى اقصى ابيه في الاسلام كان في ذلك
الزمان

الزمان حين لم يكن في اقربا الانسان الذين يسيرون الى اقصى اب
له في الاسلام كثره فاما في زماننا ففهم كثره لا يمكن احصا وهم
فقر الوصية الى اولاد ابيه وحملة وحده واولاد ادم وحده
وحده امه ولا يصر الى اكثر من ذلك ويستوي الحر والعبد
والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكور والانثى على المرهين
واما يكون للامتنين فصاعدا عنده لان المذكور فيه لفظ الجمع
وفي الميراث مما دبا لجمع المثنى فكذا في الوصية **قال**
الراجح عفو **قال** هذا ظاهر في الاقرب ونحوه واما
في النساء فيشكل لانه جمع لب وفيه لا يدخل قرابته من جهة
الأم فكيف دخلوا فيه هنا **قال** رحمه الله فان كان له
عمان وخالات فمن لعمية لهما القرب كما في الارث ولفظ الجمع
يراد به المثنى في الوصية على ما بينا فكيف بهما وهذا عند ابي حنيفة
رحمة الله وعندهما يكون بينهما ارباعا لانهما لا يعتبرون الاقرب
قال رحمه الله قال ولوعم وخالات كان لهما النصف ولهما النصف
لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع فيه وهو الاثنان في الوصية
على ما عرفت فيضم الى العم الخالات ليعبر جمعا فياخذ هو النصف
لان اقرب وياخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليها فيه بخلاف
ما اذا اوصى لوي قرابته حيث تكون جميع الوصية للعم لانه لفظ
مفرد فيمير الواحد جمع الوصية اذ هو الاقرب ولو كان لم ير
لا غير كان له نصف الى الورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ جمع
واذ ناه اثنان في الوصية فيكون لكل واحد منهما النصف فلهذا اسم
يعطى له النصف من النصف الا حيز يراد بالورثة **قال** رحمه الله
ولعم وعمه استويا لان قرابتهما سوية وان وصي الجمع قد تحقق بانها
فاستحقوا جميعا لو كان لم ير الهم لاسحقون شيالانها اقرب ولا
حاجة الى الضم اليهما لئلا يضاب بهما ولو انعدم المحرم بطلت الوصية